

«المسلسل الديمقراطي» بين المفاهيم المخزنية والمتاهات الأصلاحية

من البديهي أن الممارسة السياسية للنظام المغربي ما هي الا تعبير حي عن مصالح قاعدته الاجتماعية : الطبقة الاقطاعية الرأسمالية المتعادية في استغلال جماهير شعبنا وتسخير طاقاته الاقتصادية والبشرية لصالح الرأسمالية العالمية . وخدمة لهذه الاهداف الاستغلالية بالذات ، اعتمدت سياسة النظام محورين أساسيين :

• ابعاد الجماهير الشعبية من مراكز التقرير عن طريق القمع المنهجي كوسيلة أساسية لحفظ وصيانة السلطة في شاكلة حكم مطلق يكاد يكون حكما قريبا شخصا ..

• المناورة السياسية و"الانفتاح" تجاه الفئات البورجوازية والبورجوازية الصغيرة وجماعات التقنوقراط والمثقفين ، مقابل تكريس العداء تجاه أوسع الجماهير الشعبية وقواها الثورية .

وجوهر هذه السياسة هو نفسه الذي مارسه المخزن تاريخيا عندما كان يواجه جماهير الشعب بقوة الحديد والنار ، من أجل فرض سيطرته عن طريق الغزو العسكري وبسعى في نفس الوقت الى التفاوض مع بعض القبائل والتركيز على رؤسائها وقادتها بهدف جلبهم اليه ودمجهم في النظام المخزني ، والعمل على زرع التفرقة وسط القبائل وتنمية مصالح بعضها على حساب البعض الآخر ، وفقا لمبدئه المعروف والغار : "فرق تسد" .

وإذا كان النظام الراهن قد احتفظ بهذا الجوهر ، فإنه قد عمل أيضا على اضافة حلقة من "العصرية" و"الدمقرطة" على سياسته المخزنية العتيقة ، وهو ما تجلى خلال السنوات الاخيرة فيما سمي بـ "المسلسل الديموقراطي" ، والذي لا يختلف طبيعته في شيء عن طبيعة الخط السياسي الذي نهجه النظام باستمرار في عهد الاستقلال الشكلي ، وقوام هذا الخط : ابعاد الجماهير عن مراكز التقرير والتسيير بواسطة القمع ، كاستراتيجية ، والانفتاح والمساومة مع الفئات الوسطى كتكتيك ومناورة سياسية .. وما لا شك فيه ، أن سياسة "الانفتاح" قد لقيت تجاوبا من جهة لدى البورجوازية المتوسطة القاصرة والعاجزة تاريخيا عن اداء دورها الوطني المناهض للاقطاع والامبريالية ، ومن جهة أخرى لدى بعض الفئات البورجوازية الصغيرة ومجموعات التقنوقراط والمثقفين . وهو ما تجلى في مواقف وممارسة الخط الاصلاحى الدخيل على الحركة الاتحادية ، والذي يجسد في نفس الوقت امتدادا مسوخا لحركة "الاجتماعية الديموقراطية" العالمية .

انه بدون هذا التجاوب ، وتلك المساهمة النشيطة للتبار الاصلاحى في "المسلسل الديموقراطي" ، والتركبة التي منحها اياه باسم الجماهير ونباة عنها ، لما حقق النظام ما حققه من تشويه للديموقراطية ، واستفادة لصالح الحكم المطلق المنتسروا "الشعارات والمزايعم الجفوا" .

ضمن هذا الاطار العام ، سنتعرض لـ "المسلسل الديموقراطي" المذكور ، مركزين على فضح نوايا الحكم ومخططاته ، وموضحين في نفس الوقت دور التيار الاصلاحى ، وما الحقه من أضرار بقضية الديموقراطية الحق .

المفاهيم المخزنية

— ضرورة تواجد جماعات وهيئات سياسية، شريطة عدم السماح لاحداها بالتقوى أكثر من اللازم وتشجيع التنافس والصراع فيما بينها. وذلك لتشكيل هذه الهيئات حزاما واقيا بالنسبة للنظام يخلف من وقع الإزمات وبشكل مجالا للتنفيس عنها..

لقد شكلت الدساتير باستمرار تقنياتها لهذه المفاهيم وأطارا يكفل للنظام امكانية التحكم في زمام اللعبة السياسية والقدرة على تمطيطها أو توقيفها حسب الظروف المرحلية المعينة. فالدستور الممنوح الذي يوطر التجربة البرلمانية الاخيرة، لا يترك أي مجال للمفوض أو اللبس في هذا الصدد. (انظر ملف الاختيار الثوري عن الدستور — العدد ٤٨). وهو يعكس بدقة متناهية أوضاع السلطة في المغرب، حيث تتلقى خطوطها كلها في يد الملك المجدد للحكم المطلق دستوريا.

ان هذه المفاهيم وصيغها القانونية، توضح جهازا ماذا يعنيه النظام بتعريفه للديموقراطية على انها برنامج للتساكن والتمازج، بل عبر عنه بوضوح أكثر، لمن يعاني من عسر في الفهم. عندما حدد في الاستفتاءين الأخيرين، المدة الزمنية المخصصة للصراع السياسي بـ شهر أو شهر ونصف، مرة كل ست سنوات.

ان الهدف الثابت للنظام، من تجاربه الديمقراطية، هو التنفيس عن أزمته وتثبيت شرعيته من وراء واجهة برلمانية لا تمس احتكاره الفعلي للسلط. ولخدمة هذا الهدف المعلن، حرص ويحرص باستمرار على اقتراف الديمقراطية من محتواها الحقيقي وتمييعها، جعلها مجرد لعبة تنافس سياسي يتصدر دفتها من موقع "الحكم" الأبوي الذي تنهات عليه كل الأطراف للتظلم والتباكي على أعبائه. لكن النظام واع في ذات الوقت لضرورة سجن الحركة الوطنية في قفص هذه الحلقة المفرغة. ومن ثم كان توجهه باستمرار لجبر القيادات وتوريطها.

ان مراجعة قصيرة لحلقة الانتخابات المقررة التي عرفها المغرب الاستقلال الشكلي، بدلا من معارك انتخابات المجالس البلدية والقروية في مطلع الستينات والتجربة البرلمانية الأولى.. وصولا للتجربة الاخيرة، لتبرز الحقيقة الثابتة التالية:

ان النظام المغربي كان دوما ولا يزال صريحا في طرحه لمسألة الديمقراطية في المغرب. فلطالما ردد أن الديمقراطية بالنسبة له لا تعدو أن تكون صيغة للتساكن: تساكين الحاكمين والمحكومين. فما يهمنا هنا ليس الدخول في مجادلات عقيمة حول النوايا الحقيقية للنظام من وراء "تجاربه الديمقراطية" ولكن تبين أهدافه الانية والبعيدة وكيفية توظيفه لهذه التجارب لخدمة هذه الأهداف.

في هذا الاتجاه يمكن القول أن الحرس الدائم للنظام كان ولا يزال هو أحداث أكثر ما يمكن من الرواج الساسي. فالطابع الاساسي للخطاب الايديولوجي السياسي للنظام، يبقى هو الازدواجية. فمن جهة نجد المفاهيم المرفقة في التخلخل القطاعي والرجعي ومن جهة ثانية نجد التهاافت الليبرالي للهجة والشكل.

ويمكن تلخيص المفاهيم السياسية للحكم في جملة مبادئ تشكل منطلقات ممارساته السياسية.

— مبدأ قداسة الشخص والعائلة: وهذا المبدأ اذا يعكس استمرارية العقلية المخزنية، فانه يهدف الى وضع قمة النظام في معزل عن الصراع، أي في موقع الحكم المتعالي فوق الجميع..

— مبدأ حرمة النظام وقيمه وعدم جواز المس بهما أو حتى التفكير في ذلك. فأى تعامل أو لعبة سياسية كانت يجب أن تندرج في هذا الإطار الواضح: إطار احترام الهيكل العام وتجنب المساس به. أو بتعبير آخر، يستمد العمل السياسي مشروعيته من مشروعية النظام القائم والقيم السائدة.

"المعارضة الهادئة"... أسئلة كثيرة تطرحها التجربة الانتخابية الأخيرة على المناضلين الديمقراطيين الغيورين .
فماذا عن التجربة الأخيرة؟ وماذا عن مواقف وممارسات
الخط الإصلاحي فيها؟

التجربة البرلمانية الأخيرة

ليس المقصود هنا الخوض في تفاصيل هذه التجربة، فقد تناولتها الجريدة طيلة السنوات القليلة الماضية . ان المطروح هو إبراز الجوانب الرئيسية في هذه التجربة لاستخلاص دروسها الرئيسية وتحديد المهام الأساسية التي يجب أن يتمحور حولها النضال الديمقراطي ببلادنا .

جاءت التجربة الديمقراطية الأخيرة من صلب "مسلسل التحرير والديموقراطية" كغداة لاستثمار النتائج السياسية التي حققها النظام من خلال تبنيه الخياني الاستعماري للقضية الوطنية . فبعد أن فك عزله الداخلية وأحاط نفسه بصمام الأمان المتجسد في "الإجماع الوطني"، انتقل إلى مرحلة توطيد هذه المكاسب وتوسيعها .

لقد استخدم النظام كل الوسائل، القديم منها والمستحدث لاتجاح مخططه هذا، خاصة بعد أن ربح نصف المعركة بمجرد قبول بعض القيادات الوطنية تركية الدستور الممنوح الذي رفضته في الماضي، ودخلت الانتخابات بشروط شكلية تعرضت هي نفسها للمناقضة والتراجع .

أما الوسائل التي جندتها النظام لتعمير اللعبة بالشكل الذي يريد، فيمكن طرحها باختصار كالآتي :

١ - التلاعب في اللوائح الانتخابية والتحكم في التقسيم الجغرافي بالشكل الذي يحد من القوة الانتخابية للجماعات الكادحة . استخدام تقنية الألوان

الاختبار الثوري - العدد ٥١ - ص 9

تهافت النظام لتنظيم الاستفتاءات الدستورية والانتخابات كلما عصفت به الأزمات . لتطويق انعكاسها حرصا على صمان استمرارية نوع من النشاط السياسي (أو على الأصح الرواج السياسي) في ظل استغرابه كنظام .
وتسييت مشروعية .

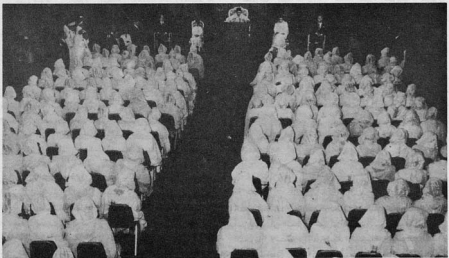
لكن هذه المراجعة، تبرز من ناحية أخرى، تردى موقف الحركة الوطنية - من خلال مواقف قيادتها - بالنسبة للمعارك الانتخابية . فمن موقع التصدي النضالي والمواجهة السياسية في المعارك الأولى، انتقلت الحركة الوطنية إلى موقع التزكية والدوران في فراغ المومسات السكلية .

فالتجربة الأولى كانت بالنسبة للقوى التقدمية الديمقراطية مجالا نضاليا تمكنت فيه من تحقيق نجاحات هامة، لا بحساب المقاعد ولكن بالمردود النضالي . يقول الشهيد المهدي بن بركة في هذا الصدد : "الحقيقة أن المعركة الانتخابية إنما كانت إحدى الواجهات التي نخوض من خلالها النضال في المغرب لتصفية الأوضاع الفاسدة الناتجة عن تحكم الاستعمار الجديد وتحالفه مع الاقطاع المحلي والمصالح الاحتكارية .

ولقد نجحنا في اعطاء هذه المعركة صبغتها الحقيقية حتى لا يغتر شعبنا العربي في المغرب ويظن أن مجلس النواب من شأنه أن يتقدم بالبلاد على طريق الحياة الديمقراطية الصحيحة . فقد أدرك الناصبون أن الانتخابات إنما كانت حلقة من مخطط الاستعمار الرامي إلى تركيز سيطرته من وراء واجهة برلمانية تبلى على الحكم الفعلي محتكرا في يد عملائه ومسخرا لخدمة مصالح الرأسمالية الأجنبية المستغلة" .

ان أهم ما تبرزه هذه العقول، هو أن سر نجاح القوى الديمقراطية وعلى رأسها الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، في تلك التجربة، هو تركيزها على فضح وتعرية النظام ومخططه وعلى توعية الجماهير الشعبية بحدود اللعبة وأبعادها .

فما الذي جعل مسلمات الأمل وبديهيته تصبح موضع طعن وتشكيك من طرف البعض حاليا؟ ما الذي تغير في جوهر النظام وطبيعته حتى يتسابق هذا البعض على دور



التلاعب الإدارى بعملية الاقتراع . ذلك أن "المؤسسات" الناتجة عن هذه الانتخابات محكوم عليها مسبقاً بالشلل . فالدستور رغم كل الشكليات ، يقطن في العمق وضعية الحكم المطلق ، والمؤسسات النيابية لا تعدو أن تكون في نطاقه مجرد قوالب فارغة . دورها تزييني وتمويهي أكثر منه فعلي وعلمي .

إن متابعة لسير البرلمان الحالي ، تبرز هذه الحقيقة الفاصلة ، فما هو ذا البرلمان يبدن دورته السابعة في وضع لا يحسد عليه . فالحكومة — أي الجهاز التنفيذي دستورياً — لم تقرر بعد فيما إذا كان التعديل الدستوري الذي يطيل عمر البرلمان يرفعه من أربع إلى ست سنوات ، ينطبق على البرلمان الحالي أم على المقبل . وريثماً تأخذ الحكومة قرارها ، يبقى أن البرلمان جسد طوال دوراته الست الماضية أداة حقيقية لفكرية وتمير سياسة النظام في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية .

فيبقى النظر عن تحكم الحكومة في سير البرلمان ، مرر هذا الأخير كل المشاريع المتعلقة بالميزانية في إطار التصميم الثلاثي ، تصميم التقهقر الاقتصادي والمزيد

لزرع الفموض والبلبله عن طريق الخلط .

- ٢ — أسلوب الفرغيب ، بتنظيم الحفلات الباذخة والرشاوى وتوزيع الزيت والدقيق... واغرايات أخرى .
- ٣ — أسلوب التهديد والقمع المباشر الذي وصل إلى درجة مكشوفة في عدة مناطق .

٤ — أسلوب التزوير المعهود ، بالتلاعب بصناديق الاقتراع ومضايقة بعض لجان الفرز والخيولة دون قيامها بمهامها بشكل عادي وتزييه .

وبطبيعة الحال فإن هذه الأساليب والمناورات في مجملها لا تخرج عن نطاق ممارسات الحكم المعهودة في الانتخابات والاستفتاءات . وكلها أساليب كانت متوقعة ومنظرة وظاهرة للعيان قبل وخلال وبعد الانتخابات . لكننا كيفما كان الحال ، لا تشكل جوهر المشكل . فقبل الحديث عن نزامة العملية الانتخابية في حد ذاتها أو عدم نزاهتها ، هناك مشكل الإطار الدستوري الذي تجري ضمنه ، وارتباط "التجربة الديمقراطية" بالوضع السياسي العام ككل . فالمسألة ليست في عدد المقاعد ولا في

السياسة الذين يفهمون التاكثيك على أنه لعب بين الحبال المتشابكة والتي سرعان ما يجدون أنفسهم مكبلين بها .

— كأداة لاضاء طابع القانونية والشرعية على السياسة اللاعشبية اللاديموقراطية التي يتهجها النظام .

هذا هو واقع التجربة البرلمانية التي تعيشها بلادنا، وشتان ما بينها وبين تجربة ١٩٦٢، والمواقف التاريخية التي ناضلت من أجلها القواعد الشعبية لتعبيد الطريق نحو الديموقراطية الحققة. هذه القواعد التي أبرزت روحا نمالية عالية ووعيا صلبا في التجربة الانتخابية الأخيرة نفسها حيث عملت على اعطاء الحركة مضمونها الحففي وأجوبتها الموضوعية. فليس من باب الصدفة أن اتجه المناضلون القاعديون للشارع مباشرة، للقيام بحملات ميدانية في القرى والوادي والأحياء الشعبية لتجنيد الجماهير وتعبئتها ضد الحرية الجديدة التي كانت ترتكب في حق الديموقراطية في واضحة السهارة. لقد تحمل المناضلون بصلابة وشجاعة تحديات النظام وزبائنه ولم يرضخوا لتهديداته وقمعه. هذا في الوقت الذي كان فيه أقطاب الإصلاح يمارسون هوايتهم المفضلة: المناورات والتكتكة الصالونية .

ان المعركة الانتخابية التي شهدتها بلادنا في السنوات الأخيرة، شكلت مثالا حيا واسطا عن ضيق أفق أقطاب الإصلاح ومدى تخلفهم عن المهام النضالية التاريخية الملقة على عاتق القوى الديموقراطية التقدمية في مقرب اليوم .

عندما باشر أقطاب الإصلاح سياستهم الانحرافية الجديدة من موقع التسلط على أجهزة الحزب واستغلال فترة الشلل التي عرفها، ركزوا تنظيراتهم وتحركاتهم على مسألة أساسية، ألا وهي ضرورة خلق ديناميكية جديدة في الوضع السياسي بالمغرب، تسمح من جهة بانتعاش الحياة السياسية وتمكن من جهة ثانية من "جمع الشمل" وأحيا الحزب من جديد .. لقد بدا هذا الطرح مغريا وجذابا، خصوصا وأنه جاء في وقت سادت فيه الخيبة وانسداد الافاق. لكن القواعد أدركت شيئا فشيئا مضامين وأبعاد الديناميكية التي يبحث عنها أقطاب الإصلاح ويعملون من أجلها. ان السؤال الأول الذي طرحته

من الأفكار للجماهير الشعبية الكادحة . وسيظل قانون الاكثية الذي يزيد من تسلط المضاربين والزاسماليين الطفيليين، "انجازا" تاريخيا لهذا البرلمان المسموخ .

لكن الملاحظة التي تفرض نفسها هي تواجد البرلمان فقط عندما يتعلق الامر بتقنين سياسة النهب والاستغلال وتكريس التبعية للرأسمالية العالمية. اما عندما يتعلق الامر بضرب الحريات الديموقراطية التي ينص عليها الدستور الممنوح نفسه، كحق الاضراب والحريات النقابية فإن البرلمان يكتفي بالتزام الصمت والغياب الكلي . فإين كانت الهيئة التشريعية العليا عندما قامت الحكومة بخرقها السافر لاسيط الحقوق الديموقراطية وضربها للكونفدرالية ومناضليها؟ اين كانت عندما كان النظام يسخر طاقات البلاد وأهائها في خدمة مصالح الامبريالية والاحتكارات العالمية برايبير؟ .. ويمكن أن نشير العديد من القضايا الهامة التي تهم الشعب المغربي حاضرا ومستقبلا والتي لم تأخذ من الهيئة المذكورة أدنى اهتمام . وتكفي الإشارة الى القضية الوطنية التي شهدت ولا تزال مزاحمات عدة، وكانت ولا تزال موضع مساومات جارية على قدم وساق، دون أن يكلف البرلمان نفسه عنا "السؤال عن مجريات الامور لها أخرى التقرير في قضية حاسمة وهامة كقضيته الوطنية .

ان طرح هذه الملاحظات والتساؤلات لا يستهدف أكثر من تعرية الطابع الشكلي للبرلمان الحالي لا لزور الاوهام في النفوس وانتظار ما لا يمكن انتظاره من مؤسسة خلقت أصلا للتجميع والتموهيه .

ففي الحقيقة والواقع، أدى البرلمان الحالي ويؤدي بأمانة فائقة الدور المنوط به :

— كواجهة "ديموقراطية ليهام الرأي العام الديموقراطي العالمي بوجود مسلسل ديموقراطي جدي في المغرب .

— كأداة لتضليل وتخدير وعي الجماهير الشعبية الكادحة والدفع بها الى الياس والتربيع في العمل السياسي الديموقراطي ووضع الجميع حكما ومعارضة في سلة واحدة في أسوأ الاحوال .

— كملهية بين أربعة جدران، لمحترفي الخطابات

وسمعة* لدى الراى العام الدولي، وبالتالى دعما للمعركة الدبلوماسية المغربية في القضية الوطنية.

— الانتخابات توفر للبلاد مؤسسات ديمقراطية، مما يشكل دعما "للجبهة الداخلية في وجه المناورات والاعتداءات الخارجية".

— مدخلا لتطبيق برامج انقاذ وطني وبخاصة في المجال الاقتصادي الذى وصل مشارف الكارثة.

اما في اتجاه القواعد المناضلة، فقد ركز التيار الاصلاحي تنظيراته البهلوانية على ان المعركة الانتخابية ما هي الا بداية وتدشينا لمسلسل ديمقراطي اوسع سيشتمل وسيطور مع الزمن بحتمية تاريخية لا تسمح للرجعية بالتلئق من المكاسب التي سيتم قرضها، اى انه مسلسل لا رجعة فيه.

وعلى هذا المستوى زرع القطب الاصلاح، جوا من الخلط والغموض حول طبيعة المعركة نفسها. هل هي معركة لفرض طبيعة النظام وتناقضه الجوهري مع الديمقراطية وتوعية الجماهير وتغذيتها بالمفهوم الديمقراطي الثوري القائم على مبدأ سيادة الشعب؟ ام هي معركة لمواجهة خصوم سياسيين كالاحرار وحزب الاستقلال وحزب التقدم والاشتراكية والادارات المحلية في ظل الرعاية الابوية للنظام "المحايد الحنك"؟

ان وضعية الغموض هاته، وفرت للتيار الاصلاحي امكانيات القناور والقفز من شعار لآخر على مستوى الممارسة. لكن الشعار الثابت الذى مارس حوله وجعله محور المعركة هو المطالبة بحماد الجهاز الادارى وتزاعه الانتخابات. وحاول من خلال هذا الطرح المشوه من وضع خط وهمي بين الجهاز الادارى والدولة عامة من جهة، والنظام من جهة ثانية. ولان هذا الخط الوهمي يصعب مضمه من طرف المناضلين، وجد التيار الاصلاحي في القوى السياسية الاخرى "عدوا جازما" ليصوب نحوه سهامه ويركز عليه حملاته وهجوماته الدعائية.

ان نتيجة هذه التنظيرات البهلوانية على المستوى العملي المباشرة كانت هي صرف اغلب الطاقات — ان لم تكن كلها — في تحريف المعركة عن المضمون النضالي

القواعد — ولا يزال مطروحا — هو كيف يعقل ان توضع خطة سياسية جديدة دون مراجعة نقدية للتجربة الحزبية مع تحديد المسؤوليات الحقيقية فيها؟

لقد كان موقف اقطاب الاصلاح، ولا يزال، هو رفض اى مراجعة نقدية كانت. ذلك انهم يعرفون اكثر من غيرهم الخلاصات السياسية والتنظيمية والعملية لهذا العمل النضالي الاساسي. ان التجربة الاخيرة اثبتت ان هذه العناصر القيادية لا تهدف الى اكثر من "جمع الشمل" بالمعنى الذى يوفر لها اوراق ضغط ومساومة في لعبة الرواج السياسي الذى تنظره لتعطيه اسم الديتاسيكية. وقد شكلت المعركة الانتخابية، كما تقدم ذكره، مجالا لتعرية الطرح الاصلاحي وكشف قصوره وتخلله.

فلنرى اولا، كيف تناول الاصلاح مسألة الديمقراطية؟

الخط الاصلاحي والمسألة الديمقراطية

لقد سجن الخط الاصلاحي نفسه منذ البداية في دائرة مفرغة، اساسها ان القضية الوطنية محور اجماع وطني فوق كل الاعتبارات ومنزه عن كل الحسابات المصلحية التطبيقية. ولم يتردد لتثبيت هذا الطرح، في تحريف الاحداث التاريخية الحية، صانعا اسطورة وهمية حول التحالف الوطني المقدس مع الملك الراحل. وعندما لوح النظام بغرزه على تنظيم انتخابات جديدة، تسارع الخط الاصلاحي للركوب على موجة ما اسماه "مسلسل التحرير والديمقراطية" متطلعا من ان:

— الانتخابات وسيلة لتحسين "صورة المغرب

قدرتها الشرائية وستواها المعيشي والصحي والسكني ..

— تحكم النظام في كافة السلطات وفي كل مراكز التقرير والتسيير يتجاوز واضح ويتحد حتى للمؤسسات التي صنعها هو نفسه ..

— استمرار القمع والأرهاب وتطور أساليبهما، حيث تتعرض أبسط الحريات الديمقراطية الدنيا لخروقات يومية سائرة ..

— القضية الوطنية مرهونة بيد الرجعية المحلية والأميرالية، في الوقت الذي تعيش فيه المنطقة استنزافا بشريا وماديا فظيحا ..

— تصريف الطاقات الوطنية استراتيجية واقتصادية وبشرية في خدمة مصالح الرأسمالية العالمية والتأمر على الشعوب وضرب نضالاتها، كما هو واضح في السياسة الخيانية للنظام أزا القضية الفلسطينية ..

هذه هي الوقائع الناطقة التي يعمل التيار الاصلاحي عينا على القفز عليها، وهي نفسها التي جعلت الاتحاديين الحقيقيين يعملون على توقيف حالة التردى التي تعيشها الحركة، ولبلورة خط سياسي بديل، يتماشى والقرارات النضالي للحزب ورصيده وتضحيات شهدائه ومناضليه ..

خلاصات

ان الخلاصة الاولى التي يفرضها تحليل وتقييم التجربة الانتخابية في المغرب هي ان اى معركة نضالية كانت اذا لم تنطلق من وضوح تام في المواقف أزا النظام السياسي والاقتصادي الاجتماعي، واذا لم يتبلور هذا الوضوح على مستوى الشعارات والمهام النضالية اليومية، فان هذه المعركة ليست خاسرة فحسب، بل قد تودى الى

الحقيقي الموجه ضد النظام، الى معركة "دونكيوتية" ضد "اعداء الديمقراطية" المجهولين الذين لا يعرفهم الا اقطاب الاصلاح. ان اكبر وهم حاول هو "لا" زرعه في اذهان المناضلين والجماهير عامة، هو نزاهة الحكم وبرائه من كل الخروقات والممارسات اللاديموقراطية. فغداة الانتخابات البرلمانية لم يلجأ زعماء الاصلاح الى استخلاص العبر والدروس من تجربتهم المرة، بل سارعوا لتبرئة ذمة "الجهات العليا". فلم يتحسّر اقطاب الاصلاح على "عدم تطبيق التوجيهات والامور السامية" من طرف الادارات المحلية والشيخ والعلمين .. وكان هو "لا" تحركهم الغاريت، لا التوجيهات السامية نفسها ؟

لقد وضع التيار الاصلاحي نفسه توجيهيا وممارسة، في خط مناقض لطموحات القواعد المناضلة ومقاهيمها. ففي الوقت الذي كانت فيه هذه القواعد تخوض معركة الديمقراطية بمقاصيها الواضحة وتضحياتها الواعية، سلك "محتركو الفهم أسلوب الاستجداء" والتظلم على النظام، للتدخل لدى "جهازه الاداري المعاق" وانتقاد ما يمكن انقاده ..

وبعد ان افترغت جعبة التيار الاصلاحي من الزاد الكافي لتبرير ما لا يمكن تبريره، حاول ايها المناضلين بانه يصدد تدشين مرحلة تصعيد النضال وتطويره. لكن هذا التغيير لم يتعد المستوى الكلامي او الخطابي، حيث اكتفى بالطنن الشكلي في السلسل الديمقراطي وتعتة احيانا بسلسل قمع في نفس الوقت الذي باشر فيه على مستوى البرلمان سياسة المعارضة البتابة ..

ان هذه المحاولة الديماغوجية، ماتت في مهدها .. فالوقائع اكبر بكثير من ان تقطيعها المتاورات اللفظية :

— في ظل "سلسل التحرير والديموقراطية" هناك مايقرب من ثلاثين مناضلا استشهدوا على يد زبانية النظام في زنازين التعذيب او في الشارع، كما كان الامر بالنسبة للشهيد عمر بنجلون ..

— أزمة اقتصادية اجتماعية لا تكف عن التدهور، تودى الجماهير الشعبية الكادحة ثمنها اليومي على حساب

على من عمل على توريث الحزب وراثته في تجربة برلمانية مشوهة. ان التسلط على المواقع القيادية والتحصن فيها، خاصة تاريخية معروفة لدى اقطاب الإصلاح. ان القيادة كانت دائما وستظل مسألة مسؤولية والوقت، بهذه المسؤولية. لكن جواب التيار الاصلاحي وقادته، كان باستمرار - ولا يزال على حاله - هو التهرب من المسؤولية التاريخية وتمييع التنظيم وتجميد أجهزته. وهذا موقف ليس بغريب على من يتعامل مع التنظيم ومع المناضلين بنفس المنطق المخزني: منطق البيعة والطاعة العمياء... بعد ازيد من ربع قرن على الاستقلال الشكلي، لا تعاني الجماهير من العنصر الجفيع للبورجوازية الكومبرادورية، بل هي اكثر من ذلك ضحية قيادات بورجوازية صغيرة متخلفة واقفا وأغافا عن المهام التاريخية التي تفرضها متطلبات نضال شعبا. ان التخلف التاريخي لهذه القيادات يؤثر بالسلب على مسيرة النضال ضد النظام القائم، لكنه بأي حال من الأحوال، لن يوقفه. لقد ابرزت زعامات الإصلاح قصورها وعجزها عن تحقيق ادنى الطموحات الإصلاحية، فتخلفها التاريخي وديليتها يوقعانها باستمرار في أحط مواقع الاستسلام، ويجعلانها تبحث عن أي حل ممكن ولو كان بالتحالف مع الشيطان. لخاصيتها الأساسية هو الخوف والتقريب من أي تنظيم محكم، وتفضل عليه الأنظار الجماهيرية المانع الذي يوفر لها كل امكانيات التناور دون محاسب أو رقيب. لكن "تكتيكاتها" تنتهي دوما بالفشل الذريع الذي لا تنفع معه إلا الإخراجات المسرحية البالقة الدقة، ولا عائلات الأشخاص واساطير جهادهم... لقد عانت الحركة الاتحادية كثيرا من التشخيص والذاتيات والزعامات. وهي لذلك مصمة اليوم على أن لا تقع في نفس الفخ: فالمهم ليست هي الهالات والضجيج الاعلامي ولكن المواقف الواضحة الملونة من الوضع المعتردي الرأسمالي. وأساس هذه المواقف وجوهرها: وضع حد للمهزلة "الديموقراطية"، وشق طريق النضال الديموقراطي الصحيح في اتجاه فرض السيادة الشعبية.

ان تحقيق هذا التغير سيأخذ ابعاده النضالية الحقيقية اذا ما اقترن بعمل دؤوب جدى وطموس في اتجاه خلق الجبهة الوطنية الديموقراطية العريضة كنقيض لـ "لاجئ الوطني" حول العرش والجري وراء الحلول الغريبة الملقومة. ■

نتائج عكسية تماما تولدت المسيرة النضالية الحق ان لم ترجعها خطوات الى الوراء. ان المنطق النضالي السليم يفترض وضوحا في الخط السياسي لخدمة الاهداف الاستراتيجية لنضال شعبا وليس العكس: توظيف الاستراتيجية لخدمة المناورات التكتيكية المقطوعة الجذور مع ارضية الواقع الحي.

ان المعركة الديموقراطية مسلسل نضالي طويل وشاق، ولا يمكن، كما يحاول اقطاب الإصلاح، اختزالها الى معركة انتخابية طرفية. والمعركة الديموقراطية لا تشكل اختيارا تكتيكييا تفرضه ضرورات الرواج السياسي، بل محورا أساسيا لنضال الجماهير الشعبية وقواها الحية في هذه المرحلة. ان التعامل مع القضايا النضالية الأساسية بمنطق الحسابات النظرية لا يفيد إلا الحكم الرجعي القائم المتسلط على مقاليد السلطة ببلادنا. لقد تمكن الحكم فعلا باستغلاله الذكي لتخلف القيادات الإصلاحية، من تثبيت دعائم سلطته واخذ نفس آخر بفضل البيعة الجديدة التي حققها.

لقد أدركت القواعد الشعبية بفضل معاناتها وتضحياتها اليومية وبفضل تجربتها المرة مع النظام القائم، عجز الخط الاصلاحي وقفله في تقديم نضال الجماهير الشعبية الكادحة. وهي اليوم تعرف وتعي أكثر من أي وقت مضى ان الجواب النضالي الوحيد على الوضع المعتردي السائد، هو اخراج الرصيد النضالي من واقع التوريث، وذلك بوضع حد نهائي لسياسة المساومة مع النظام، واحياء الارتباط الجدلي بتراث الحزب وخطه. ذلك هو الطريق لتعصيد النضالات الجماهيرية وتاطيرها الواعي والفعال، لعزل الطبقة الاقطاعية الرأسمالية. لكن التيار الاصلاحي مصر على التماهى في ديليته ازا' النظام. ان قرار الانسحاب من التجربة الانتخابية المسبوغة، قرار يهتم تطبيقه، ليس احتراما للمبادئ، لحسب، ولكنه المدخل الرئيسي لآى انطلاق نضالية جديدة.

ان ما هو مثير حقا للاستغراب، هو ان يلجأ اقطاب الإصلاح الذين يكيلون ايديهم يوميا بأغلال الدليلية للنظام، الى محاولة وضع الاتحاديين الحقيقيين في قفص الاتهام، شاهرين في وجههم سيف التهديد والوعيد، في حين ان مسؤولية الانحراف الواضح تقع